

ديون الغوص على اللؤلؤ وتمويله في الكويت: دراسة كمية ما بين عامي 1868 و1953



فؤاد عبدالله العمر⁽¹⁾

تُسَلَّم البحث في: 2025/8/5

أُجيز للنشر في: 2026/3/9

العمر، فؤاد عبدالله. (2026). ديون الغوص على اللؤلؤ وتمويله في الكويت: دراسة كمية ما بين عامي 1868 و1953. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 52(201)، 285-314.

<https://doi.org/10.34120/jgaps.v52i201.3555>



هذه الدراسة ذات وصول مفتوح نشرت بموجب رخصة المشاع الإبداعي - (CC BY-NC 4.0).

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تحليل ديون المشاركين في الغوص على اللؤلؤ في الكويت للفترة 1868-1953، تحليلاً كمياً بعيداً عن الانسياق وراء العواطف أو الدراسات المتحيزة أو الصورة النمطية عن ظلم الغاصة وربطها بالعبودية. المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي والمقارن، مع التركيز على المنهج التحليلي للتصرفات على الأملاك العقارية: نتيجة لتخلف المشاركين في الغوص عن سداد ديونهم. النتائج: إن نسبة التصرفات على الأملاك العقارية نتيجة لعدم سداد الديون من المشاركين في الغوص والتي بلغت 2.5%، هي نسبة طبيعية في الأزمات الاقتصادية، مثل: كساد سوق اللؤلؤ، حيث حدث ما نسبته 71.2% من التصرفات على الأملاك العقارية في الفترة من 1931 إلى عام 1945، وهي الفترة التي تفاقمت فيها أزمة كساد سوق اللؤلؤ، حيث أدت إلى الاستيلاء على أملاك ومنازل ما نسبته 85.2% من العاجزين عن سداد ديونهم؛ مما عرضهم لصعوبات اجتماعية ومعيشية، وخاصة مع فقدان التشريعات أو الإجراءات التي تساهم في حماية أسرهم وتوفير شبكات أمان اجتماعية لهم. الخاتمة: ساعدت الدراسة في توضيح نظام تمويل الغوص، مثله مثل أي نظام تمويل في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، يكون فعالاً إذا توفرت الظروف الاقتصادية المناسبة، ويتضرر منه بعضهم في حال تردي الأوضاع الاقتصادية إلا إذا توفرت لهم تدابير تحقق لهم الحماية المعيشية، وتخفف من معاناتهم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الغوص على اللؤلؤ، ديون الغوص على اللؤلؤ، أصحاب المصلحة، النظام التمويلي، الأملاك العقارية

(1) باحث أكاديمي مستقل، الكويت. faalomar@hotmail.com

Debts and financing of pearl diving in Kuwait: A quantitative study (1868–1953)

Fuad A. Al-Omar⁽¹⁾

Abstract

Objectives: This study aims to quantitatively analyze the debts incurred by participants in Kuwait's pearl diving industry between 1868 and 1953. Unlike previous studies that focused on general trends, biased narratives, or stereotypical portrayals linking pearl diving financing to slavery, this research adopts a data-driven approach to examine the issue objectively. **Method:** The study employs a descriptive, historical, and comparative framework, with a particular focus on analytical techniques to analyze property confiscations resulting from unpaid debts by pearl diving participants.

Results: Property confiscations due to unpaid debts incurred by pearl diving participants accounted for 2.5% of total properties, a figure considered within normal limits during economic crises such as the pearl market depression. Notably, 71.2% of these confiscations occurred between 1931 and 1945, a period marked by severe market depression. During this period, 85.2% of the defaulting participants lost their properties, exposing them to significant financial and social hardship. This was exacerbated by the absence of legal protections or social safety nets for their families. **Conclusion:** The study demonstrates that the pearl diving financing system, like any other financial system, historical or contemporary, prospers under favorable economic conditions. However, when economic conditions deteriorate, participants become vulnerable, unless an institutional mechanism is established to safeguard their livelihoods and mitigate social distress.

Keywords: pearl diving, pearl diving loans, stakeholders, financing system, properties

Submitted: 5/8/2025

Accepted: 9/3/2026

Al-Omar, F. A. (2026). Debts and financing of pearl diving in Kuwait: A quantitative study (1868–1953). *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 52(201), 285–314.

<https://doi.org/10.34120/jgaps.v52i201.3555>



This article is an open access article distributed under the Creative Commons Attribution license (CC BY-NC 4.0).

(1) Independent Academic Researcher, Kuwait. faalomar@hotmail.com

المقدمة

منذ نشأة الكويت -كغيرها من الموانئ الخليجية الأخرى- وبحكم كونها ميناء بحرياً متميزاً، سادت فيها النشاطات البحرية الاقتصادية وفي مقدمتها الغوص على اللؤلؤ؛ لذا لم يكن مستغرباً أن يمثل عائد اللؤلؤ -تقديراً- ثلث الدخل القومي للكويت (الحجي، 2007؛ الغانم، مقابلة، 2017؛ الغنيم وآخرون، 2022). وقد اعتمد معظم السكان أو 70% منهم في فترة معينة، على الغوص على اللؤلؤ في معيشتهم (Carter, 2005). وفي عام 1905 ذكر تقرير الوكيل السياسي الإنكليزي أن نصف سكان الكويت غادروها؛ لممارسة مهنة الغوص على اللؤلؤ (Sagher, 2004). كما أشار تقرير آخر في عام 1933 إلى أن ما يقارب من 10,000 شخص وعائلاتهم -وبعضهم من الدول المجاورة- يعتمدون على مورد الغوص على اللؤلؤ في الكويت. وعادة يتكون أسطول الغوص الكويتي من 500 سفينة، إلا أنه بلغ في ذروته 1200 سفينة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (الشمالن، 1986؛ The Persian Gulf Trade Reports, 1925-1940).

وتنامى ازدهار الكويت اقتصادياً بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصولاً إلى بداية الربع الثاني من القرن العشرين؛ إذ بدأت تجارة اللؤلؤ في التدهور إثر ظهور اللؤلؤ الصناعي وانتشاره. ومما زاد الوضع سوءاً، حدوث "الكساد الكبير" في عام 1929، وامتدت آثاره حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين في الكويت والإمارات الخليجية (القايدي وخيرة، 2022)؛ إذ انخفض الطلب العام على المجوهرات -بما فيها اللؤلؤ- مما أدى إلى انهيار أسعاره.

وبالإضافة إلى آثاره الاقتصادية العميقة في المجتمع الكويتي وفي مستوى معيشة أفرادها، تركت مهنة الغوص على اللؤلؤ آثاراً اجتماعية بالغة الأثر. فقد أشار الوكيل السياسي الإنكليزي في عدة تقارير (ما بين عامي 1905 و1918) إلى أن موسم الغوص كان يعيل 50% من السكان (Persian Gulf Trade Reports, 1917-1918)، في حين تفشى الفقر والعوز مع كساد سوقه في ثلاثينيات القرن العشرين. ونظراً لكون الغوص نشاطاً موسميّاً يتطلب تمويلاً مسبقاً، استُحدث نظام تقديم "السلف" للغواصين؛ لتمكينهم من تأمين معيشة أسرهم خلال فترة غيابهم لمدة أربعة شهور. وفي المواسم المثمرة، كان الغواص يحظى بعائد مجزٍ؛ أما في المواسم الشحيحة؛ فكانت الالتزامات المالية تتراكم عليه، ليدخل في دوامة ديون

لا ينفك عنها هو وعائلته؛ مما قد يضطرهم إلى بيع ممتلكاتهم -لأسيما البيوت- مع ما يحمله ذلك من معاناة اجتماعية واقتصادية. ومع صعوبة الغوص على اللؤلؤ، الذي يعتبر من الموارد الاقتصادية الشاقة ويكبل العاملين بديون لا يمكن سدادها، فإن عنصر المغامرة والإغراء بالثراء كان يحفز المشاركين فيه من حيث إمكانية حصولهم على حصيلة لؤلؤ مجزية تغنيهم مدى العمر ولو كان مركبهم صغيراً (الحجي، 2022؛ فليبرز، 1982؛ Aqil, 2018).

ونتيجة لهذه المعاناة الاجتماعية والاقتصادية، فإن ديون الغواصين في الخليج العربي عامة وفي الكويت خاصة قد استرعت اهتمام العديد من الباحثين -كما سيتم بيانه لاحقاً- الذين تناولوها من البعد العاطفي مع بيان المعاناة الاجتماعية للأسر والاستيلاء على أملاكهم ومنازلهم نتيجة لهذه الديون. وقد تفاقمت المعاناة في الربع الثاني من القرن العشرين عندما اضمحلت مهنة الغوص على اللؤلؤ وانخفضت عوائده. ولم يقتصر هذا الاهتمام على الدراسات والمؤلفات؛ بل كانت هذه المعاناة محور السرد للعديد من المسلسلات والأفلام ووسائل الإعلام الأخرى، كما ذكرت بعض المراجع الأجنبية وخاصة الإنجليزية منها، مع ربطه بالعبودية (Bishara, 2021). ومما سبق؛ فإن الدافع الرئيس للدراسة أنه تيقن -كما سبق بيانه- لدى العديد من الباحثين وجمهوره من الناس أن ديون الغوص كانت شائبة شابت تاريخ الكويت القديم؛ إذ ظلّ فيها العديد من الغاصة من خلال الاستيلاء على بيوتهم وزيادة معاناتهم الاجتماعية، مع مخالفة ذلك لطبيعة تمويل الأنشطة الاقتصادية والتحليلات الكمية والحوادث التاريخية لاستمرار نشاط الغوص على اللؤلؤ؛ مما أعطى صورة مدلهمة لهذا النشاط الاقتصادي الذي قامت عليه الكويت وتنامت ثرواتها منه. كما أنه يعطي صورة غير صادقة عن واقع المجتمع المتراحم؛ مما يتطلب إعادة قراءة الوقائع التاريخية وبيان حقائقها بحسب الأساليب العلمية والبيانات المتاحة.

وكأي ظاهرة في الحياة، فإن الدراسات ووسائل الإعلام التي تقوم بتحليلها من البعد العاطفي -مع التركيز فقط على فئة الغاصة وأسرهم ومعاناتهم الاجتماعية والاقتصادية- تصبح ناقصة إذا لم تتعرض إلى أسبابها بالتفصيل، أو تتناول معاناة أصحاب المصلحة الآخرين وتضررهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن القليل من الدراسات التي سعت إلى تحليل هذه الظاهرة وأسبابها لم تستند إلى بيانات تؤكد ما توصلت إليه من استنتاجات. والأندُ من ذلك مَن حاول جمع البيانات الأولية -على غرار هذه الدراسة- التي يمكن القول إنها تمثل عينة مقبولة للوصول

إلى نتائج ذات مصداقية علمية بحسب المنهج العلمي، وباستخدام أساليب كمية لتحديد حجم هذه الظاهرة ودواعيها بعيداً عن الاعتبارات العاطفية، وهو ما تأمل تحقيقه هذه الدراسة. كما ستوضح الدراسة أنَّ أي نظام تمويليّ -في الماضي أو الحاضر أو المستقبل- سيكون له تداعياتٌ سلبيةٌ عند حدوث صعوباتٍ اقتصادية، ما لم تُتخذ التدابير الملائمة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنَّ المشاعر العاطفية في فهم ظاهرة تفاقم ديون الغواصين في الكويت وتداعياتها الاجتماعية المأساوية قد غلبت على تناول هذه الظاهرة؛ فلم تُجرَ دراسةٌ علميةٌ تحدد أسبابها، وتستكشف طبيعة النظام التمويلي وفوائده لجميع المشاركين فيه عند نجاح الموسم، والعكس بالعكس. ونظراً لعدم توافر التمويل البنكي لدى تجار اللؤلؤ في ذلك الوقت، فإنهم -في حال عدم مطالبتهم بمستحققاتهم من الغاصة المتخلفين- سيفقدون رؤوس أموالهم؛ مما يمنعهم من تمويل مواسم الغوص القادمة. كما أن الانحياز العاطفي لظروف الغواصين ومعاناتهم والتركيز عليها فقط، لم يمكّن الباحثين من تعرّف معاناة "النواخذة" وتجار اللؤلؤ أيضاً، وبيان تعاطفهم مع الغواصين وتنازلهم عن حصة كبيرة من ديونهم تخفيفاً لمصائبهم، كما سيوضح لاحقاً.

ومع عدم شمول عينة الديون المستخدمة في الدراسة لجميع ديون الغاصة في الكويت -نظراً لعدم توافر جميع البيانات بسبب قلة التوثيق في ذلك الوقت- فإنها تمثل عينة ملائمة لتحليل الموضوع، وخاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار ندرة المعلومات ومحدودية البحوث التي حللت موضوع الدراسة -بحسب علم الباحث- كما أن هذه العينة تمثل وضعاً شبيهاً بأوضاع الموانئ الخليجية التي تعرضت للظروف نفسها؛ نظراً لتشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ كالبحرين والإمارات (الفارس، 2023؛ Aqil, 2018, pp. 454-455).

أسئلة الدراسة

بالنظر إلى الحقائق المنوّه عنها، فإنَّ الغاية الرئيسة لهذه الدراسة هي التحليل الكمي لديون الغاصة، وتحديد العوامل المؤدية إليها؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات الواردة في وثائق الملكية في الكويت للفترة الممتدة من عام 1868 وحتى عام 1953، والتغيرات التي طرأت عليها. ولتحقيق هذه الغاية، تطرح الدراسة التساؤلات الآتية:

- 1 - ما حجم ديون الغاصة من إجمالي الديون خلال الفترة الزمنية المحددة؟ وما دواعيها؟ ومن الفئات الأخرى التي تأثرت نتيجةً لذلك؟
- 2 - ما حجم الأملاك -ولا سيَّما العقارية- التي تم التصرف فيها نتيجةً لعدم سداد الديون؟ وما نسبتها من إجمالي الأملاك في عينة الدراسة؟ وما طبيعة هذه التصرفات؟
- 3 - ما الإجراءات والجهود التي بذلها أصحاب المصلحة للتخفيف من آثار هذه الديون؟ وما المقترحات التي كان من الممكن اتخاذها للحد من تداعيات هذا الأمر؟

فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة الأساسي في أنَّ ديون الغاصة هي "الجزء الظاهر" للتداعيات السلبية للنظام التمويلي للغوص في حال شحَّ المحصول لعدة سنوات أو انخفاض أسعاره؛ إذ إنَّ ضرره لم يقتصر على الغاصة فحسب؛ بل شمل جميع أصحاب المصلحة. وينبثق عن هذا الفرض عدة فروض فرعية، هي:

- 1 - إنَّ الديون جزءٌ أساسي في نظام التمويل لجميع المشاركين فيه؛ يستفيدون منها عند نجاح الموسم، وتتفاقم آثارها إذا حدث خلاف ذلك.
- 2 - تضرر الغاصة لعدم سداد ديونهم، وقد أصاب الضرر أصحاب المصلحة الآخرين؛ مثل تجار اللؤلؤ والنواخذة.
- 3 - إنَّ هناك جهوداً بذلت للتخفيف من معاناة ديون الغاصة، مع إمكانية الحد من آثارها من خلال اتخاذ تدابير معينة.

مصطلحات الدراسة

- أصحاب المصلحة في الغوص: هم جميع المستفيدين والمتأثرين بنشاطات الغوص على اللؤلؤ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم: الممولون من كبار التجار، وتجار اللؤلؤ (الطواویش)، وأصحاب السفن، والنواخذة ومساعدوهم، والغواصون ومن يعاونهم. ولهم أسلوبٌ متبع في توزيع العوائد على شكل "أسهم" بعد خصم المصاريف، كما سيوضح لاحقاً.
- الغواص أو الغيص: وهو الشخص الذي يغوص في أعماق البحر لجمع المحار.
- النوخة: هو ربان السفينة، ويساعده نائبه ويُطلق عليه "الجعدي"، في حين يُسمى رئيس البحارة "المجدي".

- السيب: وهو الشخص الذي يتولى سحب الغواص من قاع البحر.
- التباب: وهم صبيان يقومون ببعض الأعمال الخفيفة والمساندة (الشملان، 1986، ص ص. 271-272).

أهمية الدراسة وأهدافها وإسهامها

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعتمد على التحليل الكمي؛ لجلاء ظاهرة ديون الغاصة وسبر أغوارها؛ بغرض توضيح إحدى نتائج النظام التمويلي لنشاط اقتصادي في حال تعثره، بعيداً عن العواطف واعتماداً على الحقائق العلمية. ومن ثم؛ تسهم الدراسة في ردم فجوة علمية في الدراسات الكمية التاريخية القليلة المرتبطة بديون الغاصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، التي عصفت بالمجتمع الخليجي قبل اكتشاف النفط.

أما الهدف الأساسي للدراسة؛ فهو تعرّف ظاهرة ديون الغوص في الكويت خلال فترة زمنية معينة، وتعرّف دواعيها، مع التوضيح العلمي لهذه الديون والفترات الزمنية لها، وتحليل أسبابها، وبيان طبيعة النظام التمويلي الذي انبثقت منه، وبيان مدى مناسبة الإجراءات المتخذة لتحصيل هذه الديون، والخطوات التي كان يمكن اتخاذها للتقليل من آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

ومع قيام بعض المؤلفين ووسائل الإعلام -كما سبق توضيحه- بإبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لديون الغوص بصورة عامة، دون تحليل جوهر أسبابها أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنبها؛ إذ كان التحليل بأسلوب وصفي دون أي بيانات تعضدها؛ فإن هذه الدراسة في منهجها العلمي قد ركزت على تحليل ديون الغوص تحليلاً كمياً وبالاعتماد على بيانات أولية؛ مما يعطيها قيمة علمية إضافية، ويسهم في توضيح ما دُرِّجَ على أنه شائبة شابت التاريخ الكويتي.

المنهج

في منهجية الدراسة أتُبعت الخطوات الآتية:

- 1 - في تحديد المكونات الرئيسة للدراسة؛ استخدم المنهج الوصفي التاريخي والمقارن لتحليل عصارة الدراسات العلمية العربية والأجنبية، واستفيد من نتائجها في تحديد تلك المكونات.

- 2 - لقياس مؤشرات ديون الغوص؛ استخدم التحليل الكمي خلال الفترة الزمنية المحددة، وذلك بتحليل بيانات الديون التي استمدت من سجلات الملكية الواردة في كتاب "معالم مدينة الكويت القديمة" (الذي سيُشار إليه لاحقاً بـ "معالم الكويت").
- 3 - استخدم المنهج التاريخي الوصفي لفهم الأبعاد المختلفة لموضوع الدراسة، وجمعت البيانات الأولية التي خضعت للتحليل الكمي لتحديد النسب والتكرارات في الفترات الزمنية؛ ومن ثمّ فسّرت نتائج التحليل الكمي بناءً على الأحداث والتطورات التاريخية.
- 4 - حُصرت البيانات الأساسية لـ 155 ديناً، وهي عينة الدراسة التي حُدّدت من خلال تحليل البيانات الأولية في عشرة أجزاء من "معالم الكويت"، الذي بلغ مجموع صفحاته 3483 صفحة، وعدد أحيائه 45 حياً. واعتُبر الدين دين غوص إذا تمت الإشارة إليه في الوثائق الرسمية، أو إذا كان أحد أطراف الدين مرتبطاً بالغوص؛ كونه تاجر لؤلؤ أو نوخدة غوص، وقد رجع إلى المراجع المتخصصة في هذا الصدد (الشمّان، 1978، ص ص. 151-201). أما الديون التي لم ينطبق عليها ما ذُكر سابقاً؛ فقد اعتُبرت ديناً عاماً. وهذا الأمر تكرر في البحرين؛ حيث بعض الديون لا تشير إلى أنها ديون غوص عند توثيقها، وترهن البيوت مقابلها (Bishara, 2021, p. 527).
- 5 - استخدم برنامج "أكسل" (Excel) لتحليل البيانات، وأدرجت جميع بيانات الديون، بما فيها ديون الغوص؛ لسهولة تحليلها وفقاً لإجراءات الدراسة. وروجعت البيانات الواردة في أجزاء كتاب "معالم الكويت" وقورنت عبر البرنامج؛ للتأكد من اكتمال البيانات وصحتها، وتجنب التكرار، واستكمال النقص.
- 6 - استخدمت النسب المئوية لتعرّف الفترات التي تزداد فيها الديون، كما استعملت التكرارات لتحديد التصرفات الأكثر حدوثاً، ولتبسيط المقارنة في الجداول، وبيان التغيرات في المجالات المؤثرة.

حدود الدراسة الموضوعية والمكانية والزمانية

يقتصر موضوع هذه الدراسة على تحليل جميع البيانات الأولية الخاصة بالديون، من خلال تتبع حركة التصرفات على الأملاك العقارية في الكويت الواردة في "معالم الكويت"، وبلغ عددها 4328 تصرفاً. أما الحدود الزمانية؛ فهي الفترة الممتدة من تاريخ أول دين عام 1868 حتى آخرها عام 1953؛ أي لمدة 85 سنة.

المجتمع والعينة

تتكون عينة الدراسة من 155 ديناً، منها 108 ديون مرتبطة بالغوص على اللؤلؤ، استخلصت من مرجع أساسي وهو سجلات الملكية لجميع الأملاك العقارية الواردة في كتاب "معالم الكويت" (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2020-2025). وبناءً عليه؛ فإن حجم عينة الدراسة -بحسب جدول 1- يُعدُّ عينة مناسبة لاستخلاص النتائج العلمية لموضوع الدراسة.

جدول 1

أعداد الديون مقارنةً بأعداد الأملاك العقارية موزعةً بحسب أجزاء "معالم الكويت"

المرجع كتاب معالم الكويت	عدد الأملاك العقارية	عدد الديون العامة	عدد ديون الغوص	مجموع الديون	نسبة ديون الغوص من مجموع الديون (%)	نسبة ديون الغوص من عدد الأملاك العقارية (%)
الجزء الأول	322	0	2	2	100	0.62
الجزء الثاني	347	4	4	8	50	1.15
الجزء الثالث	489	3	0	3	0	0
الجزء الرابع	600	4	13	17	76	2.17
الجزء الخامس	352	2	6	8	75	1.7
الجزء السادس	261	4	16	20	80	6.13
الجزء السابع	554	12	24	36	67	4.33
الجزء الثامن	453	2	12	14	86	2.65
الجزء التاسع	472	11	22	33	67	4.66
الجزء العاشر	478	5	9	14	64	1.88
المجموع	4328	47	108	155	69.7	2.5

ويوضح جدول 1 اختلاف نسبة ديون الغوص بحسب أجزاء "معالم الكويت"، وقد بلغت ذروتها في الجزء السادس 6.13%، في حين سجلت أدنى مستوياتها في الجزء الثالث بنسبة 0%. وعند التمعن، نجد أن معظم الأملاك العقارية في الجزء الثالث كان دكاكين تجارية، يملكها تجار لم يغمسوا في نشاطات الغوص، في حين كانت معظم الأملاك في الجزء السادس بيوتاً

سكنية للعاملين في مهنة الغوص على اللؤلؤ، وقد يحتاج الأمر إلى مزيد من التحليل على ضوء توافر البيانات.

جودة البيانات ودقتها

إنَّ البيانات المستخدمة في هذه الدراسة ذات مصداقية عالية؛ كونها بيانات أولية استُخلِصت من سجلات الأملاك العقارية لـ 45 حياً، وهي موثقة لدى القضاء والجهات الرسمية، ومدعمة بالشهود وتفاصيل التصرفات على الأملاك؛ مما يمنحها قيمة علمية تمكننا من الوصول إلى نتائج مقبولة علمياً.

الدراسات السابقة

نظراً لقلة الدراسات التي استخدمت التحليل الكمي حول ظاهرة ديون الغاصة؛ فسيفتصر هذا المطلب على الدراسات المرتبطة بموضوع ديون الغاصة، التي يمكن من خلالها توضيح مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها.

وتعدّ دراسة الفارس (2023) عن وضع صناعة الغوص في البحرين (1900-1948)، من الدراسات المشابهة للغوص على اللؤلؤ في مكوناتها وتحدياتها مع جميع موانئ الخليج العربي. وقد تناول الباحث -باستخدام المنهج الوصفي- أزمة عدم قدرة الغاصة في البحرين على تسديد ديونهم؛ نظراً لاستغلال كبار الممولين وتجار اللؤلؤ لهم من خلال ربطهم بنظام تمويلي معقد، يدخلهم في دوامة من الديون، تجعلهم عرضة للاستغلال المستمر. كما استند إلى تقرير الوكيل السياسي الإنجليزي في البحرين، الذي تضمن عرض لمعاناة الغاصة وإثقالهم بالديون من خلال عدة ممارسات عملية، منها: إضافة الفائدة إلى مبلغ السلف الممنوح لهم، وعدم تسليمهم دفاتر توضيح التزاماتهم وحقوقهم. وعند التنازع أمام "محكمة الغوص" -كما ذكر الباحث- فإنَّ الحكم يكون دائماً في صالح التاجر أو النوخة. ومع توفيق الباحث في عرض عيوب النظام التمويلي في حال فشل موسم الغوص وتعاطفه الواضح مع الغاصة، فإنه لم يتطرق بالتفصيل إلى فوائد النظام التمويلي في حال نجاح الموسم وتوفره لفرص عمل غير متوافرة، أو تضرر أصحاب المصلحة الآخرين من غير الغاصة؛ كما لم يدعم ما خلص إليه من استنتاجات بإحصائيات أو بيانات رقمية تؤكد تلك النتائج.

وقدّمت فيولا بيشني (Pacini, 2023) دراستها "ما وراء العبودية الإسلامية: الغاصة الخليجيون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كدراسة حالة". وباستخدام الأسلوب الوصفي، أوضحت أن نظام السلف في الغوص على اللؤلؤ لا بد من فهمه من خلال فهم العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي كونت هذا النظام، دون ربطها بالعبودية أو شبه العبودية كما تحاول بعض الدراسات الأجنبية. وخلصت إلى أن هذا الأمر ضروري لغلبة الدراسات الغربية المتحيزة والمتسمة بالعمومية وخاصةً السجلات الإنجليزية، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الوصول إليه. والدراسة -في العموم- توضح الحاجة إلى تحليل ديون الغاصة تحليلًا بعيداً عن العاطفة وقائماً على الحقائق العلمية؛ وهذا ما تسعى إليه، وخاصةً مع توافر البيانات الأولية التي لم تكن متاحةً من قبل.

وتناول كاظم عقل (Aqil, 2018)، في دراسته صناعة اللؤلؤ في منطقة الإمارات العربية المتحدة ما بين عامي 1868 و1938: تأسيسها، تناميها، وتراجعها. وباستخدام أسلوب التحليل الاجتماعي الاستطراذي مع أساليب أخرى؛ أوضح أهمية صناعة الغوص على اللؤلؤ في الإمارات وأثارها على مواطنيها. وذكر قيام القلة -وهم التجار الهنود وليس المواطنون- بالحصول على معظم العوائد وتصديرها إلى الخارج. ويرى الباحث أن الإنجليز "زرعوا" التجار الهنود في تجارة الغوص على اللؤلؤ ليكونوا في أعلى هرم التمويل، والأكثر استفادة منه. كما أوضح أنّ الغرض من ذلك هو التحكم باقتصاد الإمارات، مع عدم الاتفاق على ما توصل إليه الباحث كما سيتم بيانه لاحقاً. ومع موافقة الباحث لباحثين آخرين في تأكيد معاناة بعض الغاصة والنواخذة نتيجة ديونهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، فإنه لم يدعم هذا الاستنتاج ببيانات وإحصائيات تؤكد هذا الأمر أو توضحه.

إنّ هذه الدراسة -مع اتفاقها مع الدراسات السابقة والاستفادة منها في بيان معاناة المشاركين في الغوص على اللؤلؤ نتيجةً لديونهم- تختلف عن غيرها في اتجاهها العام؛ كونها تركز على تحليل ظاهرة ديون المشاركين فيها من خلال تحليل كمي، مع تتبعها عبر الفترة الزمنية المحددة وتحديد نسبها ومدى انتشارها.

وعليه؛ فإنّ هناك فروقاً واضحة بينها وبين الدراسات السابقة في منهجها العلمي، وخاصةً في تركيزها على تحليل البيانات الأولية، وعدم الاعتماد على البعد الوصفي والتأثير

العاطفي فقط، كما هو الحال في الدراسات السابقة. ومن ثم؛ فإنه سيكون لهذه الدراسة دورٌ في تحليل الموضوع تحليلًا كميًا شاملاً لجميع ديون المشاركين في الغوص على اللؤلؤ في الكويت من واقع سجلات الملكية (وهي بيانات أولية)، مع تحديد أعداد الأملاك التي صودرت؛ نتيجةً لعدم تسديد الديون؛ وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، ويعطي قيمةً علميةً لنتائجها. كما سعت هذه الدراسة إلى توضيح بعض الافتراضات السابقة التي اعتبرها بعض الباحثين حقائق؛ مثل التركيز على تضرر "الغاصة" فقط من ديونهم، في حين كان الضرر عاماً وأصاب جميع المشاركين بمن فيهم "النواخذة" وتجار اللؤلؤ. وستقدّم مقترحات عملية محددة -بناءً على نتائج الدراسة- حول التقليل من أضرار الديون أو كيفية تجنبها.

وتتكون الدراسة من ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة في نهايتها؛ وهي على النحو الآتي: المبحث الأول: أهمية الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ومكوناته، المبحث الثاني: نظام تمويل الغوص والديون المرتبطة به، المبحث الثالث: التحليل الكمي لنسبة ديون الغوص مقارنةً بالأملاك العقارية والفترات الزمنية، والإجراءات المتخذة عند عدم التسديد.

أولاً: أهمية الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ومكوناته

لتوضيح أهمية هذا المورد الاقتصادي؛ فقد ذُكر أنَّ ربع سكان الدول الخليجية - في بداية القرن العشرين- كانوا يشاركون في الغوص (Carter, 2005, p. 142)، وأنه كان مصدر رزقهم الأساسي؛ إذ زادت قيمة الصادرات من اللؤلؤ خمسة أضعاف ما بين عامي 1820 و1900، كما تضاعفت أسعاره مرتين. وقد وصل الغوص على اللؤلؤ إلى ذروته ما بين عامي 1900 و1912؛ إذ زادت صادرات البحرين -على سبيل المثال- بنسبة ستة أضعاف (Crouzet, 2019, p. 871-872)، بينما بدأت أسعاره تنخفض وجودة المحصول تقلُّ بعد ذلك؛ نتيجةً لظهور اللؤلؤ المستزرع (الصناعي). ومما يدل على تزايد أهمية لؤلؤ الخليج العربي للعالم، أنه يُقدَّر في الفترة من عام 1860 وحتى 1914، بنحو 80% من اللؤلؤ الطبيعي في العالم (Crouzet, 2019, pp.871-872). كما ذكر لوريمر، أنه لولا موارد اللؤلؤ لانهارت تجارة الكويت وكذلك الدول الخليجية الأخرى؛ كونه عماد الحياة ومصدر قوتها الشرائية (لوريمر، 1981، ص. 135).

أما في الكويت؛ فقد اعتبر عام 1912، أفضل أعوام اللؤلؤ؛ إذ كانت أسعاره عالية، كما كان المحصول وافراً؛ فقد غادر الكويت 800 سفينة تحمل 30,000 بحار، وبلغت أرباح الموسم

6,000,000 روبية (جمال، 2003، ص. 112). ومما شجّع هذا النمو، وزاد حصيلة اللؤلؤ، ونجّى تأثير تجار اللؤلؤ الكويتيين؛ بيعهم اللؤلؤ مباشرة إلى بعض تجار اللؤلؤ الفرنسيين؛ مثل: التاجر الفرنسي فكتور روزنتال، الذي قام بزيارة الكويت في سبتمبر 1911، لشراء اللؤلؤ من السوق المحلي، وتوضّح برقية من أحد تجار الكويت في يومي إلى أحد تجار اللؤلؤ في شهر نوفمبر 1919، يخبره فيها عن تسلمه مبلغ نصف مليون روبية من التاجر الفرنسي فكتور روزنتال، وبرقية إليه بتسلمه مبلغ 240,000 روبية منه في شهر مارس 1923 (الشمّان، 1978).

ومما يدلّ على أهمية هذا المورد؛ متابعة حكام الكويت لشؤونه، ومشاركتهم في مراسم بدء الموسم وانتهائه؛ إذ كان من المعتاد أن يمرّ حاكم الكويت على سفن الغوص ويتعرف أحوالها، كما أنه كان في بعض السنوات يعلن بنفسه عن موعد انتهاء الغوص من خلال إطلاق طلقات من المدفع (دورية رسالة الكويت، 2021، عدد 75، ص. 10-12). بالإضافة إلى ذلك، كان حكام الكويت يتواصلون مع كبار تجار اللؤلؤ لتعرف أوضاع السوق وقوة تسويق اللؤلؤ أو ضعفه، وأحياناً يقومون بتمويل بعض تجار اللؤلؤ في حال حاجتهم إلى ذلك.

ثانياً: نظام تمويل الغوص والديون المرتبطة به

إنّ الدّين أو (السّلف) يُعتبر عنصراً أساسياً في النشاطات الاقتصادية الكويتية قبيل النفط، بل هو حجر الأساس فيها، ومن دونه تضطرب هذه النشاطات؛ فهو بمثابة (شريان الحياة) لها. ومن ثم؛ أصبح الحصول على السّلف أو الدّين من قبل العاملين وتكراره واستمراره، عنصراً أساسياً في التنظيم الاقتصادي البحري (دورية رسالة الكويت، 2024، عدد 87، ص. 23؛ الوزان والفاضل، 2021، ص. 99: 143، Carter, 2005, p. 143). ومعظم البحارة -أو العاملين في النشاطات الاقتصادية البحرية في الكويت- سواء أكانوا بحارة سفر، أم صيد سمك، أم غوص على اللؤلؤ؛ لا يتسلمون رواتب محددة، بل هم شركاء في تلك النشاطات، ولهم حصّة متفق عليها بحسب ما تمّ توضيحه. وللمحافظة على البحارة الماهرين، ولتوفير العيش المناسب لعوائلهم في أثناء غيابهم الطويل الذي قد يستمر لشهور؛ يقدّم لهم (سّلف) مُقدّم يُتفق عليه؛ وذلك لإعاشة عائلاتهم في أثناء غيابهم.

أما نظام تمويل نشاط الغوص؛ فهو نظام واضح أركانه، ومحددة فئات المشاركين فيه؛ مثل غيره من الأنظمة التمويلية قديماً، ويرى أحد الباحثين أنّه شهد تطوراً في الخليج على مرّ السنوات؛ ليكون نظاماً مقبولاً وعادلاً من حيث توزيع العوائد، بحسب حصص معينة

تعكس قيمة الجهد والمال (Bishara, 2021, p. 517). هذا من جانب، ومن جانبٍ ثانٍ يرى باحثٌ آخر أنَّ هذا النظام التمويلي القائم على استفادة كبار التجار الهنود منه هو نظامٌ أقامه الإنجليز؛ بقصد التحكم في هذا المورد الاقتصادي والحصول على أعلى العوائد منه من خلال تصديره إلى أوروبا (Aqil, 2018, p. 456). والرأي الأول أرجحٌ لأسباب عديدة؛ منها أنَّه في بعض الموانئ الخليجية -مثل الكويت- لم يكن هناك ممولون هنود، كما أنَّ معظم اللؤلؤ كان يُصدَّر من خلال التجار الخليجيين في البحرين.

وقبيل ذلك، لا بدَّ من توضيح بعض الأمور الأساسية عن نظام الغوص قديماً، المرتبطة بموضوع الدراسة؛ إذ إنه نشاطٌ اقتصادي موسمي يمتدُّ لأربعة أشهر في الصيف، يشترك فيه عدة أطراف؛ منهم الغواصون، كما يشمل التجار الممولين، وأصحاب السفن، وطاقم السفينة بمن في ذلك "النوخذة" ومساعدوه. أما توزيع حصيلة اللؤلؤ المستخرج من قاع البحر؛ فيتَّم وفق نظامٍ معين لتوزيع الأرباح متفقٍ عليه وقائمٌ على أعراف متوارثة (كما سبق ترجيحه). وبحسب هذا النظام، تحسب الأرباح بعد خصم التكاليف وحصصة صاحب السفينة. وذلك عبر تقسيمها إلى أسهمٍ متساوية بين المشاركين. ويستفيد التجار الممولون إما من وجود فوائد على الأموال الممولة -على خلافٍ في مدى وجودها في الكويت- وإما من الحصول على حق الأولوية في شراء اللؤلؤ المستخرج من السفينة المُمَوَّلَة. ولضمان التزام الغواصين بالعمل في الموسم التالي، وخاصةً المُجَدِّين منهم؛ يدفع التاجر الممول أو النوخذة سلفةً محددة تسمى "تسقاما" في فترة الشتاء؛ لضمان توفير المعيشة لأسرة الغواص، كما تُدفع له سلفةٌ أخرى قبيل بدء موسم الغوص للغرض نفسه. وفي حال الحصول على حصيلة جيدة من اللؤلؤ يستفيد جميع المشاركين، ولكن عندما يكون محصول الموسم سيئاً أو الأسعار منخفضة -خاصةً إذا استمر ذلك لعدة سنوات- فإنَّ الجميع يُمنى بالخسارة وتتراكم الديون. ويوضح ذلك يعقوب الحجي؛ إذ ذكر معاناة الغاصة، وكذلك النواخذة من مطالبة التجار بديونهم وانتشار التذمر بينهم نتيجة لحلقة الديون المفرغة، ويزداد الشعور حدةً حين يُلجأ إلى بيع بيوتهم ومصادرتها (الحجي، 2007).

ولمعرفة كيفية حدوث ديون الغاصة؛ لا بدَّ من تعرّف العلاقة الرابطة بين الأطراف المشاركة؛ مثل التجار، والنواخذة، والطوايش، وأصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب السفن، وأخيراً العاملين فيها من "الغاصة والسيوب" وغيرهم. وهؤلاء جميعاً يربطهم نظامٌ تمويليٌّ طوّر على مرِّ القرون، وهو ما ستوضح أهمّ ملامحه في الفقرات القادمة.

الخطوة الأولى في تمويل الغوص على اللؤلؤ هي الحصول على التمويل اللازم لرحلة الغوص من أحد التجار المتخصصين ويسمى المسقم، ويتركز دوره في توفير التمويل للرحلة مقابل حصوله على حق الأولوية في شراء اللؤلؤ بالسعر المناسب (Goswami, 2010, p. 932). ويسلم مبلغ التمويل إلى النوخدة الذي يتعاقد معه من قبل المسقم. وفي دول أخرى؛ مثل البحرين، يكون ذلك مقابل فائدة معينة تبلغ 40% إلى 50% (الفارس، 2023، ص. 57).

والخطوة الثانية بعد تسلم مبلغ تمويل الرحلة، هي قيام النوخدة بدفع مبلغ من المال كسلفة -لمن يحتاج من الغاصة- خلال فترة الشتاء؛ بغرض تأكيد التزامهم بالمشاركة في الرحلة. وهناك تفاصيل لهذه المرحلة من تجهيز السفينة واختيار رئيس البحارة، وتسليم السلف للبحارة، وشراء مستلزمات السفر وغيرها من الأمور (الحجي، 2007، ص. 50-51). وأحياناً يسقط النوخدة بعض المبالغ عن الغاصة المتميزين؛ كنوع من الحوافز ووسيلة إلى بقائهم معه في العمل، ويكتب في سجلات الغوص أن النوخدة أسقط مبلغاً معيناً من الروبيات. وتحدد قيمة السلف بحسب أوضاع السوق وتوافر التمويل اللازم، ولكن مع مرور الوقت تطلب الأمر تحديد مبلغ السلف من قبل الحاكم؛ حيث يلتزم به الجميع، وذلك قطعاً للمنازعات والاضطرابات التي حدثت -كما سيأتي تفصيله في فقرة لاحقة- وأول تحديد لسلف الغوص في الكويت كان في عامي 1907-1908، في حين كانت في السابق غير محددة؛ مما واجه معارضة من الغواصين (The Persian Gulf Trade Report, 1907-1908, p.4).

والخطوة الثالثة هي إعداد السفينة لرحلة الغوص؛ وهي عملية تستغرق فترة تراوح بين أسبوعين وستة أسابيع، وتضم جميع المشاركين في الرحلة، وتشمل صيانتها وحمايتها. وتُجهز جميع مستلزمات الرحلة من مواد غذائية وماء وغيرها، وتُصرف المبالغ المخصصة لذلك. وتتضمن هذه الخطوة تفاصيل فنية لم نتعرض لها؛ كونها ليست من صلب هذه الدراسة، ويمكن تعرّفها من المصادر المتخصصة.

وبعد العودة من رحلة الغوص -وهي الخطوة الرابعة- تُقتسم عوائد الرحلة بحسب آلية معينة متفق عليها. وعند توضيح آلية حصول الغاصة على عوائدهم، يتبين حجم المخاطر التي يتعرضون لها، وخاصة عند سوء المواسم؛ مما يؤدي إلى تراكم الديون والدخول في حلقة مفرغة من الدين وتزايد. فعوائد الغاصة تحدّد بحسب حاصل عوائد السفينة من حصيلة اللؤلؤ المستخرج، وتخصص في البداية المصاريف، بما فيها مصاريف التغذية ومصاريف الموانئ

وغيرها من المصاريف المباشرة وغير المباشرة، ومنها حصة صاحب السفينة. وبعد ذلك، يُقسَّم المتبقي من الأرباح في صورة أسهم؛ يكون لكل من النوخة والغواص منها ثلاثة أسهم، وللسيب سهمان، وللتباب سهم واحد، وللحاكم أو الحكومة ثلاثة أسهم. وفي حال تمويل الرحلة من أحد (المسقين) الممولين -كما سبق توضيحه- فإنَّ "المسقم" يشتري الحصيلة بأقل من 15% - 20% من قيمتها السوقية، وهذه النسبة تمثل أرباحه عندما يُعرض المحصول عليه أولاً، ولكن الواقع أن المحصول يباع -في معظم الأحيان- إلى تجار آخرين.

ومما سبق، يتضح من تحليل مكونات النظام التمويلي وطريقة توزيع عوائده، أنه يعمل بصورة فعالة إذا كان محصول اللؤلؤ جيداً وأسعاره مناسبة؛ ويستفيد منه جميع الأطراف. هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، فإنه إن كانت حصيلة اللؤلؤ قليلة أو أسعار بيعه منخفضة -على عدة سنوات- فإن ذلك يؤدي إلى تراكم الديون وتداعيات اجتماعية واقتصادية على جميع الأطراف المشاركة وليس الغواصين فقط. ومن ثم؛ يمكن القول: إنَّ أسباب استمرار هذا النظام التمويلي وقبول الناس له تكمن في نجاحه في توفير سبل العيش الكريم لهم لقرون عديدة، وكونه نظاماً تشاركياً في العوائد.

كما أن من الأمور التي تساعدنا على فهم أسباب تراكم الديون، فهم ديناميكية سوق اللؤلؤ والعوامل المؤثرة عليه. وصناعة الغوص على اللؤلؤ والتجارة فيها -مثلها مثل غيرها من الصناعات- تتأثر بالعديد من العوامل، التي تسهم في تناميها أو نضوبها. وأهم العوامل المؤثرة في صناعة الغوص على اللؤلؤ والتجارة فيها هي استنزاف موارد المحار، وظهور اللؤلؤ الصناعي؛ وهو أشدها تأثيراً. وقد أنتجت أول لؤلؤة مستديرة مزروعة في عام 1912، عندما نجح الياباني ميكيموتو (1858-1954)، بالحصول على لؤلؤة كاملة بعد استزراعها، وبدأ بتسويق هذه اللائ في أسواق أوروبا وأمريكا، حيث تنامي قبولها لجودة إنتاجها ورخص ثمنها. ولم يظهر أثرها الكامل إلا بعد عدة سنوات (الشمّان، 1986، ص 175-176؛ دورية رسالة الكويت، 2021، عدد 75، ص 3).

واللؤلؤ الصناعي المستزرع لم يظهر أثره الواسع إلا بعد انتشاره بصورة كبيرة في عام 1921 (الفارس، 2023، ص. 47)، وبدئ بخلطه مع اللؤلؤ الطبيعي والغش فيه، وخاصةً من قبل التجار الهنود، وبيعه كلؤلؤ طبيعي، وخاصة أن سعر اللؤلؤ الصناعي يصل إلى 8% فقط من سعر اللؤلؤ الطبيعي (الفارس، 2023، ص. 47؛ 102، p. 2004، Sagher). كما أسهم اللؤلؤ

الصناعي في انخفاض أسعار اللؤلؤ الطبيعي، الذي تعرض لكساد عالمي كبير (1929-1939) وأصاب المعمورة وقلل من الرغبة في شراء اللؤلؤ؛ كونه أصبح من الكماليات.

ونتيجة تدني أسعار اللؤلؤ؛ عانى تجار اللؤلؤ في الكويت وغيرهم في الخليج العربي صعوبات مالية، بدءاً من بداية العقد الثاني من القرن العشرين؛ نتيجة لعدم قدرتهم على تصريف ما يملكونه من مخزون اللؤلؤ، حتى أصبح واضحاً في عام 1925، أنه من الصعب، تمويل سلف المشاركين في الغوص على اللؤلؤ حتى اضطر بعضهم إلى بيع ممتلكاتهم (دورية رسالة الكويت، 2017، عدد 58، ص. 40). أما في البحرين؛ فقد أدى تخفيض قيمة السلف إلى بداية ثورة بحارة الغوص في البحرين في عام 1345هـ (4 يناير 1927)؛ نظراً لتخفيض قيمة سلفة الغوص من مائة روبية إلى 80 روبية؛ بغرض ألا تتراكم على الغاصة الديون، وخاصة مع ضعف حصيلة اللؤلؤ وانخفاض أسعاره. وقد استمرت الاحتجاجات حتى اندلعت ثورة عارمة في عام 1932 قتل فيها بعض الغاصة، كما هاجم بعضهم منزل أحد المرابين في المحرق (الفارس، 2023، ص. ص. 62-64؛ الغنيم، 2017، ص. ص. 53، 61)، وكذلك مكاتب التجار وأتلفوا بعض الأثاث والسجلات.

أما في الكويت؛ فإن تخفيض قيمة السلف وإن لم يؤد إلى ثورة، فإنه أدى إلى تدمير واسع بين الغاصة؛ مما تطلب تدخل الحاكم، فقام بإصدار العديد من القرارات -بعد مشاورة التجار- التي تحدد السلف والتساقم بقيمة 55 روبية للغواص و45 للسيب لمن كان أداؤهم متميزاً، وبمقدار أقل إذا كان أداؤهم ضعيفاً (دورية رسالة الكويت، 2017، عدد 59، ص. 25) مع زيادة مبالغ السلف بحسب ظروف الموسم، وكانوا يعطون الغاصة والبحارة سلفة يطلق عليها (خرجية) عندما يصلون إلى أحد الموانئ، وهي سلفة، ولكن للمصروف الشخصي⁽¹⁾.

ومع إيجابيات هذا النظام التمويلي من حيث توفير العيش الكريم لأسر الغاصة في أثناء غيابهم، فإن إحدى سلبياته تبرز عندما تضعف عوائد بعض النشاطات الاقتصادية في مواسم معينة؛ إذ تقل عوائد الغاصة والمشاركين، ويصبح ما يحصلون عليه لا يكفي لسداد (السلفة)؛ مما يؤدي إلى ترحيل الدين لسنوات قادمة. ونتيجة لذلك، تنشأ مديونية مستمرة ومتراكمة

(1) لمعرفة تفاصيل حساب قيمة كل سهم ونصيب كل من المشاركين في الرحلة، يمكن مراجعة: الشملان، 1978، ج 2، ص. 98.

على الغاصة قد تمتدُّ لسنوات، حتى يصل البعض منهم إلى العجز عن سدادها؛ ومن ثم، تحصيلها من خلال بيع أصوله المملوكة له كـ "البيت" مثلاً. وهذا ما لاحظته أُن فليبرز في رحلته إلى شرق أفريقيا مع البحارة الكويتيين عام 1939؛ إذ ذكر أنَّ حياة البحارة تُموَّل بالكلية بنظام السلف، وأنهم يظلون مدينين طوال الوقت؛ مما يجعلهم مرتبطين بالنوخذة اضطراراً؛ إذ لم يكن أمام البحارة خياراً آخر في ظل غياب نظام بنكي (فليبرز، 1982، ص ص. 504، 532).

ومن ثم؛ فإنه مع إيجابيات هذا النظام التمويلي ومناسبته لطبيعة النشاطات الاقتصادية الموسمية، شابهته بعض السلبيات؛ منها دخول المشاركين في دوامة تراكم الديون وعدم القدرة على سدادها. وبعض هذه الديون -نتيجةً لتراكمها- قد يصعب الوفاء بها (كما سبق توضيحه)، وقد تستمرُّ مدى الحياة، أو تنتهي ببيع أصول الغوص؛ مثل "البيت" وبقاء أسرته معدمة، أو التزام أحد أولاده -أو جميعهم- بدين أبيهم؛ ومن ثم يدخلون في دوامة الديون نفسها. وفي بعض الأحيان، كان الدَّين يحتمل لورثته من الأبناء -قبيل صدور قانون الغوص- فيعملون مكان والدهم لسداده. وعلى الرغم من أنَّ ديون بعض الغاصة تكون كبيرة عادةً، وخاصةً إذا كان موسم الغوص سيئاً أو انخفضت الأسعار، إلا أنَّ النواخذة لا يرفضون تقديم "السلفيات" لهم؛ وذلك في ظل التنافس المحموم على الغاصة المهرة (لوريمر، 1981، ج. 2، ص. 163). وقد لاحظ أحد الباحثين أنَّ العاملين في مهنة الغوص، وخاصةً الغاصة، تُدفع لهم أجورٌ متدنية ويحصبون في حلقة مفرغة من الديون لا يتمكن معظمهم من الفكاك منها، بالإضافة إلى تعرضهم لمخاطر المهنة والأمراض (Goswami, 2010, p. 934).

ونتيجةً لهذه الديون المتراكمة، وعدم القدرة على التخلص منها أو سدادها؛ نشأ تحدي "الغاصة الهاربين" من الدَّين، الذي كان يمثل معضلةً أساسية؛ إذ كان بإمكان أي غواص في الخليج -عليه ديونٌ متراكمة- أن يغادر إلى بلدٍ آخر، وخاصةً أنه لم تكن هناك قيودٌ أو سجلاتٌ رسمية، فيستقر فيه. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت السلطات الإنجليزية في الخليج تقلق نتيجة الآثار السلبية لنظام تمويل الغوص وتراكم الديون على المشاركين فيه؛ وذلك نظراً لهروب العديد من الغاصة (الخصوصي، 1988، ج. 2، ص. 48، Crouzet, 2019, pp. 872-873). ولمحاربة ظاهرة هروب الغاصة من تسديد ديونهم، عقد الإنجليز اتفاقياتٍ متعددة مع حكام بعض المشيخات في الخليج؛ لمنع لجوء البحارة الممتنعين عن تسديد ديون الغوص، أو اختفائهم لديهم، أو الالتجاء إليهم، أو العمل في الغوص مجدداً (Aqil, 2018, p. 460).

لقد عانى الغواصون من نظام التمويل عند فشله، كما عانت الأطراف المشاركة الأخرى. فمثلاً نوحدة السفينة هو المسؤول عن إقراض البحارة بعد حصوله على التمويل من التجار أو الممولين، فإنه يعجز عن سداد التمويل إذا لم يستطع البحارة سداد ديونهم؛ ومن ثم، تصادر أملاكه. وقد أصاب الضرر تجار اللؤلؤ أيضاً؛ إذ أفلس كثير منهم وتُظهر المراجع والوثائق أنه نتيجة لعدم سداد الغواصين لديونهم أو استرداد بعضها بأقل من قيمتها الحقيقية وضعف سوق اللؤلؤ، فإنهم لم يستطيعوا سداد ما عليهم من ديون والتزامات مالية؛ وهو ما ترتب عليه الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيع بيوتهم. وقد أورد الوكيل السياسي الإنكليزي في تقريره السنوي لعام 1929-1930 أنه نظراً للظروف الصعبة لتجار اللؤلؤ، فقد اضطر حاكم الكويت إلى اتخاذ قرارات صعبة، وذلك بإجبار التجار على بيع بعض ممتلكاتهم ولو بخسارة (The Persian Gulf Trade Report, 1929-1930, p.4). ولم يقتصر الأمر على الكويت، ففي فترة لاحقة وقع الضرر على صغار التجار والممولين في دبي حين عجزوا عن تسديد التزاماتهم نتيجة لانتهاء موسم اللؤلؤ، ورفعت عليهم قضايا في المحاكم، وذكر الوكيل السياسي الإنكليزي في عام 1931، أن ثلثي رأس المال المستثمر في تجارة اللؤلؤ في البحرين صار هباءً منثوراً في السنوات الثلاث الماضية، وأنه يتوقع ألا تبحر قوارب الغوص في عام 1932؛ لعدم توافر التمويل (الفارس، 2023، ص ص. 51، 56، 60-61).

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر؛ فإنه على الرغم من المآخذ الكثيرة على نظام (السَّلَف) والعيوب التي سبقت الإشارة إليها، فإنَّ من فوائده أنه يضمن للمشاركة فيه مستوىً معيشياً لعائلته في أثناء غيابه. بالإضافة إلى ذلك، يمثل هذا النظام أداةً لضمان الحصول على البحارة المهرة والاحتفاظ بهم؛ كونهم عنصراً أساسياً في تحقيق إيرادات النشاط الاقتصادي، وهذا يتوازى مع ما يُعرف في الإدارة الحديثة بـ "سياسة الاحتفاظ بالموارد البشرية" أو "Retention Policy". ومع وجود هذا النظام التمويلي المقيّد، كانت هناك مساحة من الحرية تتيح للبحار الذهاب إلى العمل مع أي نوحدةٍ أخرى، شريطة أن يسدد دينه كاملاً، أو أن يتحمّل صاحب العمل الجديد (النوحدة الأخرى) هذا الدَّيْن (دورية رسالة الكويت، 2024، عدد 88، ص. 9).

ولعلَّ من أهم فوائد هذا النظام قدرته على تهيئة فرص وظيفية ومعيشية لمعظم السكان والمهاجرين -من نجد والعراق- لفترة طويلة تجاوزت قرناً من الزمان. كما أنَّ من نتائجه أنَّ البعض استطاع تكوين ثرواتٍ أسهمت في تطور اقتصاد الكويت في مجالات أخرى؛ مثل

شراء مزارع التمور، كما استفاد حاكم الكويت من ضرائب الغوص التي جناها في تطوير البلاد وحمايتها من الأخطار المحيطة بها. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجةً لتراكم ثروات اللؤلؤ؛ تنامت القدرة على بناء السفن الكبيرة التي أسهمت في توليد موردٍ اقتصادي جديد وأساسي لبقاء الكويت وحمايتها، ألا وهو التجارة والنقل البحري.

وكأي نظامٍ تمويلي، لا يُقاس هذا النظام بنتائجه في أعوامه الأخيرة فقط، بل يُقاس أيضاً بما أوجده من فرصٍ وظيفية وفُرت العيش المناسب لقرنٍ وأكثر (وهي الفترة الزمنية التي كان فيها فعالاً)؛ وخاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه -في ذلك الوقت- لم تكن هناك فرصٌ وظيفية أخرى بديلة عن الغوص على اللؤلؤ، كما لم يتوافر نظامٌ تمويليٌّ بديلٌ يمكن الاعتماد عليه لتجنب سلبيات هذا النظام.

ثالثاً: التحليل الكمي لنسبة ديون الغوص مقارنة بالأموال العقارية والفترات الزمنية والإجراءات التي أُتخذت عند عدم التسديد

لتعرّف تفاصيل ديون الغوص بما يحقق فهماً أشمل لطبيعتها والفترات التي تزايدت فيها وأسبابها ومآلاتها عند عدم التسديد وتعرّف أصحاب المصلحة المتضررين منها، بالإضافة إلى الغاصة، ستحلّل هذه العوامل فيما يأتي.

القسم الأول: نسبة الديون المرتبطة بالغوص إلى مجموع الأملاك العقارية

تناولت معظم الدراسات المهمة بديون الغوص الأضرار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الديون، وأثرها في زعزعة استقرار الأسرة؛ لا سيما عند الاستيلاء على بيوت الغاصة نتيجةً لعدم سدادهم مديونياتهم. ولتعرّف حجم هذه الظاهرة، أحصي عدد الأملاك العقارية في 45 حياً بمدينة الكويت؛ بغرض رصد العقارات التي تمّ التصرف بها نتيجةً لتراكم ديون الغوص، وذلك وفقاً لما يوضحه جدول 2.

جدول 2

نسبة عدد التصرفات على الأملاك المرتبطة بديون الغوص إلى مجموع الأملاك العقارية لعدد 45 حياً في مدينة الكويت وللفترة من عام 1868 إلى عام 1953

عدد الأملاك العقارية	عدد التصرفات على الأملاك المرتبطة بديون الغوص بحسب سجلات الملكية	نسبة الأملاك المرتبطة بديون الغوص إلى مجموع الأملاك العقارية
4328	108	2.5%

يظهر جدول 2 انخفاض عدد التصرفات بالأملاك المرتبطة بديون الغوص؛ إذ بلغت نسبة 2.5% من مجموع الأملاك العقارية للأعوام 1868 إلى عام 1953، وهي نسبة طبيعية عند مقارنتها بنسبة التخلف عن سداد ديون البنوك في الكويت للأعوام 2000 إلى عام 2015، وراوحت بين 19.2% في عام 1998⁽²⁾ و3.6% في عام 2013، وأخيراً 2.8% في عام 2017⁽³⁾، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة 2.5% للفترة 1868–1953، تضمنت فترات أزمة كساد اللؤلؤ التي مرت بها الكويت في السنوات 1925–1940. ونظراً لطبيعة المجتمع المتراحم، قد يكون هناك العديد من الحالات تم فيها التنازل عن الديون وعدم التصرف بالأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص؛ ومن ثم لم يتم توثيقها.

القسم الثاني: الفترات الزمنية التي تم فيها التصرف بالأملاك المرتبطة بالغوص

إنَّ من الأمور المهمة في معرفة أسباب الأزمات هي تعرّف الفترات التي حدثت فيها؛ تمّت محاولة تحليل سنوات توثيق الديون بحسب الوثائق الرسمية الصادرة عن القضاة أو المحاكم، ويظهر جدول 3 توزيع التصرفات على الأملاك المرتبطة بالديون بحسب الفترات الزمنية، التي ورّعت على فترة خمس سنوات؛ ليكون التحليل أكثر تحديداً، ما عدا قبل عام 1920 وبعد عام 1950؛ نظراً لمحدودية أعدادها.

(2) ارتفاع نسبة عدم السداد هو نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 1998 أو ما أطلق عليها الأزمة المالية الآسيوية؛ إذ تزداد نسبة عدم السداد في العادة عند حدوث أزمة اقتصادية كما حدث لأزمة الغوص على اللؤلؤ.

(3) استرجع بتاريخ 2025/7/1 من: <https://databank.worldbank.org>series>GFDD.SI.02> لم يتمكن من الحصول على نسب عدم سداد الديون للكويت ولدول مشابهة لفترات مشابهة؛ وذلك لعدم التوثيق في تلك السنوات.

جدول 3

الفترات الزمنية التي تم فيها التصرف بالأموال المرتبطة بديون الغوص

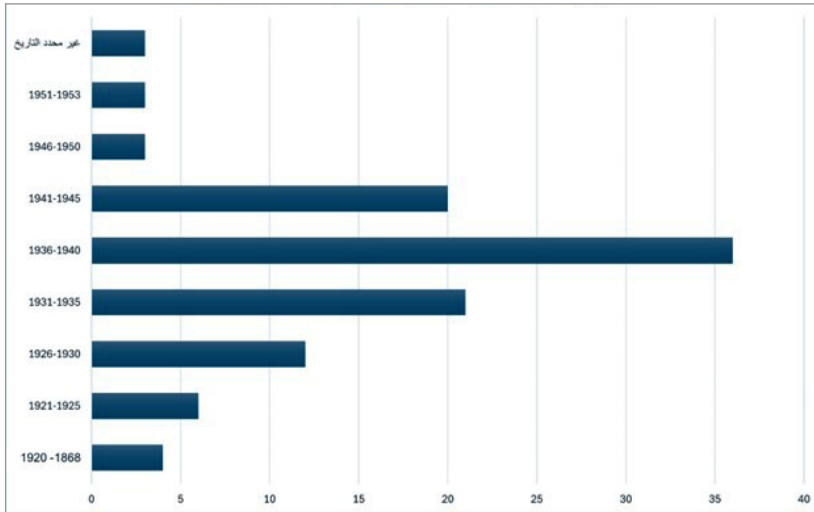
الأعوام	العدد	النسبة من المجموع %
1868-1920 م	4	3.7
1921-1925	6	5.6
1926-1930	12	11.1
1931-1935	21	19.4
1936-1940	36	33.3
1941-1945	20	18.5
1946-1950	3	2.8
1951-1953	3	2.8
غير محدد التاريخ	3	2.8
المجموع	108	100

يظهر جدول 3 أن معظم التصرف في الأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص وغيرها تسديداً لديونهم حدث في فترة زمنية معينة، وهي الفترة التي أخفق فيها النظام التمويلي نتيجة لكساد سوق اللؤلؤ، بدءاً من عام 1925 واستمراراً حتى عام 1940 إذ لفظ أنفاسه. ويؤكد ذلك أن 71.2% من التصرفات على الأملاك العقارية نتيجة لعدم تسديد ديون الغوص للفترة من 1868 حتى عام 1953، كانت في الفترة من 1931 إلى عام 1945. وبعبارة أخرى، فإنه في الفترات التي عمل فيها النظام التمويلي بصورة مناسبة لم يلاحظ هذا الأمر؛ إذ بلغت نسبة التصرفات على الأملاك العقارية نتيجة لعدم تسديد ديون الغوص من مجموعها 3.7% قبل 1920 في حين بلغت 5.6% للفترة من 1921-1925. وعند المقارنة مع أزمات مشابهة؛ مثل نسبة عدم سداد قروض البيوت في الاتحاد الأوروبي نتيجة لأزمة الرهن الأمريكية التي حدثت في عامي 2007-2008؛ إذ ارتفعت تدريجياً نسبة عدم سداد قروض العقارات السكنية من 2.3% في عام 2007م إلى 7.5% في عام 2015 (Gaudêncio et al, 2019, p. 5).

ويوضح شكل 1 الفترات الزمنية التي تم التصرف بالأموال المرتبطة بالغوص، ويبين تنامي التصرفات بالأموال المرتبطة بالغوص بحسب الفترات الزمنية بدءاً من الفترة 1926-1930 حتى بلغ ذروته في الفترة الزمنية ما بين عامي 1936 و1940، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي بحسب الظروف المرتبطة بالغوص على اللؤلؤ والأوضاع الاقتصادية.

شكل 1

الفترات الزمنية التي تم فيها التصرف بالأموال المرتبطة بالغوص



وتبرز المقارنات الكمية بين الفترات التاريخية في جدول 3، أن ديون الغوص بدأت بالتضاعف من الفترة 1930-1926؛ إذ بلغت 11.1% بعدما كانت 5.6% في الفترة التي سبقتها؛ نتيجة لانخفاض أسعار اللؤلؤ؛ ومن ثم، قل عائد كل غواص فتراكمت الديون عليه تدريجياً. ومما فاقم ديون الغوص حتى بلغت في الفترة 1935-1931 ما نسبته 19.4% وكذلك بلغت 33.3% في الفترة 1940-1936 - حدوث "الكساد الكبير" في عام 1929 (القايدي وخيرة، 2022) وانتشار اللؤلؤ الصناعي؛ مما أسهم في انخفاض الرغبة في شراء اللؤلؤ الطبيعي وانهارت أسواقه. ومما زاد الأمر سوءاً، استمرار منع التجارة البرية مع شبه الجزيرة العربية منذ العشرينيات

من القرن العشرين حتى ألغيت في عام 1942 (رسالة الكويت، يناير 2004، عدد 5، ص. 17)؛ فانقطعت سبل العيش الأخرى لسداد الديون.

ولا بدّ من التوضيح أنّ التصرفات التي حدثت على الأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص عند عدم سدادها لم تكن مقتصرةً على الغاصة فقط، بل شملت الأطراف الأخرى المشاركة فيها؛ مثل النواخذة وتجار اللؤلؤ، وقد تضمنت ديون الغوص -محل الدراسة- أسماء العديد من النواخذة وتجار اللؤلؤ الذين تخلفوا عن السداد، وبعضهم أعلن إفلاسه. فمثلاً، عندما تضعضع وضع أحد النواخذة ولم يستطع دفع أجور الغاصة الذين معه، استأذن حاكم الكويت في الاستدانة من الوقف الذي هو عليه ناظرٌ؛ وذلك لدفع أجورهم، فأذن له، ثم قام بعد ذلك بسداد ديون الوقف بعد أن أغناه الله (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023، ج5، ص. 75). كما أنه نتيجةً لنقص السيولة في أعوام 1922، و1925، و1927، و1930 لدى تجار اللؤلؤ وعدم قدرتهم على تزويد الغواصين بالسلف المعتادة، قُدمت قروض من قبل حاكم الكويت (دورية رسالة الكويت، 2021، عدد 75، ص ص. 7-8؛ Al-Shehabi, 2015, p. 77) لمساعدتهم، ومع ذلك عجزوا عن السداد وتمّ الاستيلاء على أملاكهم. وفي حالاتٍ مشابهة في الموانئ الخليجية الأخرى، قام التجار الهنود الممولون للغوص في البحرين عام 1930 بإصدار سلسلةٍ من الأحكام القضائية في الهند ضد التجار الخليجيين؛ نتيجةً لعدم تسديدهم المبالغ المترتبة عليهم (الفارس، 2023، ص ص. 61-60)، كما اعتُقل بعضهم في الهند نتيجة لعدم السداد؛ مما تسبب في أزمة مع حكام الخليج (Aqil, 2018, p. 465).

القسم الثالث: أنواع التصرفات التي حدثت على الأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص عند عدم سدادها

إنّ من الأمور التي توضح حجم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية وحدود هذه المعاناة: تحليل أنواع التصرفات التي حدثت على الأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص عند تعذُّر سدادها، وهو ما يوضحه جدول 4.

جدول 4

أنواع التصرفات التي حدثت على الأملاك العقارية المرتبطة بديون الغوص عند تعذر سدادها

نوع التصرف على الأملاك العقارية عند عدم سداد الدين	ن	%
امتلاك الأصل مقابل الدين	34	31.5
امتلاك الأصل وإسقاط باقي الدين	32	29.6
بيع الأصل	26	24.1
دفع الدين من أحد الأقارب	13	12
غير محدد	3	2.8
المجموع	108	100

يظهر جدول 4 أن 85.2% من التصرفات تجاه أملاك مديني الغاصة وغيرهم -بسبب عدم تسديد الديون- قد أدت إلى تجريدهم من أملاكهم، وما يمثله ذلك من صعوبات معيشية ومعاناة اجتماعية. كما أبرز الأمر الحاجة إلى استحداث تشريعات في النظام التمويلي تحمي أسر المشاركين في الغوص وتحافظ على ممتلكاتهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقايتهم من تداعيات أي أزمة مالية، وتوفير شبكات أمان اجتماعي لمن يمر بهذه الأزمات. وبينما حدثت إصلاحات مبكرة لنظام تمويل الغوص في البحرين، وخاصة فيما يتعلق بديون الغاصة ومقدار السلف في الأعوام 1932-1926 (الفارس، 2023، ص. 60)، فإن الإصلاحات على النظام التمويلي للغوص في الكويت قد جاءت متأخرة في عام 1940، بعد أن أنشبت الديون مخالفاً وتم رهن البيوت مقابلها "وَلَات حِينَ مَنَدَمٌ". هذا من جانب، ومن جانب آخر لوحظ أن الدائنين كانت لهم إسهامات تدل على انتشار قيم الرحمة والإيثار؛ تطبيقاً لقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]. وحيث إنه من الأفضل التنازل عن الدين إذا كان صاحب الدين معسراً، ولكن أفضل منه ما فعله أحد تجار الكويت من الإحسان إلى المعسر. فمن أمثلة ذلك، أن أحد الغاصة، توفي وهو مدين لنوخذة الغوص وإخوانه، فأصبح البيت ملكاً لهم سداداً للدين في عام 1940، لكنهم أذنوا لابنة المتوفى، أن تسكن في البيت، هي وأولادها ما تناسلوا ومدة حياتهم، وبعد ذلك قاموا بوهب البيت لهم (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022، جزء 4، ص. 151).

وبعكس ما حدث في موانئ أخرى، لم يلاحظ وجود ممارسات معينة في الكويت تزيد من معاناة الغاصة كما ذكر تقرير الوكيل السياسي الإنجليزي في البحرين، الذي تضمن ذكر معاناة الغاصة

وإثقالهم بالديون من خلال عدة ممارسات عملية، منها: إضافة الفائدة إلى مبلغ السلف الممنوح لهم، عدم تسليمهم دفتر يوضح فيه التزاماتهم وحقوقهم، وعند التنازع إلى محكمة الغوص -كما ذكر الباحث- فإن الحكم يكون دائماً في صالح التاجر أو النوخدة (الفارس، 2023، ص ص. 61-62).

القسم الرابع: مقدار ونسبة إسقاط الديون عند عجز المدين

تحقيقاً للمجتمع المتراحم وتطبيقاً لقول رسول الله ﷺ: "من أنظر مُعسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله" [صحيح مسلم: 3014]؛ فقد قام العديد من الدائنين بالاكْتفاء بجزء قليل من الدين وإسقاط الباقي منه والتصدق به. ويوضح جدول 5 البيانات التي تم الحصول عليها من وثائق الملكية حول حجم الديون المسقطة، التي يعتبر بعضها مبالغ كبيرة بمقاييس ذلك العصر.

جدول 5

حجم المبالغ التي تم إسقاطها أو التنازل عنها من مبالغ ديون الغاصة وغيرهم⁽⁴⁾

(1) مبلغ دين الغوص	(2) المدفوع منه	نسبة المبلغ المدفوع من إجمالي الدين (1÷2)	(1) مبلغ دين الغوص	(2) المدفوع منه	نسبة المبلغ المدفوع من إجمالي الدين (1÷2)
660	250	38%	1000	100	10%
1051	350	33%	35287	2500	7%
11127	5500	49%	7000	2000	29%
1042	100	10%	695	420	60%
37000	800	2%	4654	600	13%
26252	1800	7%	800	150	19%
800	600	75%			
الإجمالي			127368	15170	12%

يوضح جدول 5 أنَّ إجمالي مبلغ ديون الغوص بلغ 127,368 روبية، في حين بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة 15,170 روبية، وقد بلغت نسبة المبلغ المدفوع من إجمالي الدين 12%،

(4) ذكر في أحد الديون أن نسبة المبلغ المدفوع من إجمالي الدين هي 10%، ولم يحدد مبلغ الدين أو المدفوع (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023، جزء 5، ص. 114).

وهي نسبة ضئيلة توضح مقدار التسامح في تحصيل الديون لدى أصحاب الأموال. كما أن بعضهم لم يكتف بإسقاط الدين فحسب، بل قام بتطبيق الشطر الثاني من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280]، وذلك بالتصدق على عائلة المدين؛ ومن أمثلة ذلك قيام أحد تجار الغوص بالتبرع بمبلغ 2000 روبية لابنة أحد الغاصة المتعثرين عن السداد (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2024، ج 7، ص. 89).

الخاتمة

خَلَصَت الدِّراسة إلى أَنَّ ديون الغاصة نابعة من نظامٍ تمويليٍّ يسهم فيه أطراف المصلحة، بمن فيهم الغاصة، ويتأثر إيجاباً أو سلباً بالظروف الاقتصادية المتغيرة. كما خَلَصَت من خلال التحليل الكميّ إلى أَنَّ المتضررين من نظام تمويل الغوص على اللؤلؤ - من خلال التصرفات التي أُجريت على ممتلكاتهم نتيجة لعدم سداد ديون الغوص - كانت نسبتهم محدودةً وفي حدودها الطبيعية على الرغم من شدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي مرّوا بها؛ إذ لم تتجاوز 2.5% من مجموع الأملاك العقارية طوال فترة الدِّراسة من عام 1868 حتى 1953. كما أبرزت الدِّراسة أَنَّ 71.2% من التصرفات على الأملاك العقارية تَمَّت في الفترة من 1931 إلى عام 1945، وهي الفترة التي استفحلت فيها أزمة كساد اللؤلؤ؛ ومن ثم، فإنَّ ارتفاع ديون الغوص والتصرفات على الأملاك قد تفاقمَت نتيجةً لأزمةٍ مَالِيَّةٍ تطلَّبت في معظم الأوقات تدابير قاسية لضمان استمرار النظام التمويلي. كما خَلَصَت الدِّراسة إلى أَنَّ 85.2% من التصرفات على أملاك مَدِينِي الغوص أدَّت إلى تجريد أصحابها من أملاكهم؛ مما جعلهم عُرضَةً لمعاناة اقتصادية واجتماعية؛ ومن ثم، زادت البطالة وانتشر الفقر، وتعرَّض البعض لفقدان مساكنهم. وهذه المعاناة تتطلَّب وجود تشريعاتٍ تحمي أُسَر المشاركين في الغوص أو أيِّ نظامٍ تمويليٍّ آخر، وتوفِّر لهم شبكات أمانٍ اجتماعيةٍ، سواء في الماضي أو لمواجهة أيِّ أزمةٍ في المستقبل. وأبرزت الدِّراسة أَنَّهُ على الرغم من صعوبة الظروف المعيشية لأصحاب ديون الغوص، وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم وتراكمها على مرِّ السَّنوات، فإنَّ بعض تجار اللؤلؤ والنَّواخذة أبدوا تعاطفاً كبيراً وإيثاراً غير مسبوقٍ مع الأُسَر المتضررة، بل كانوا يحسنون إليهم أحياناً؛ إذ أسقطت ما نسبته 88% من الديون. ومن ثم؛ فإنَّ الصورة النَّمطيَّة لديون الغاصة - بأنَّها

كانت ظلماً اجتماعياً واستغلالاً للطبقة المحتاجة من قِبَل النظام التمويلي السائد- تبدو ناقصةً وغير منصفة؛ إذ إنَّ تضعُّع النظام التمويلي نتيجة أزمة كساد اللؤلؤ -كما هو الحال في أيِّ أزماتٍ تمويلية- قد أصاب جميع المشاركين فيه بالضرر، بمن فيهم التَّواخِذة وتجار اللؤلؤ، وقد خَفَّف من وطأتها تراحم المجتمع.

فنظام ديون الغوص كنظام تمويلي كان مناسباً لعدَّة قرونٍ، واستفاد منه الكثير من المشاركين فيه عندما كانت الظروف الاقتصادية ملائمةً، فلمَّا تغيَّرت هذه الظروف أصاب الضرر جميع المشاركين خلال عقدين من الزمن، وخاصةً مع غياب أساليب الأمان الاجتماعي. وهذه سمة أيِّ نظام تمويلي حتَّى في العصر الحديث؛ فإذا لم يتمَّ اتخاذ تدابير لحماية المشاركين فيه، فإنَّهم معرَّضون لتداعياته السلبية في حال ساءت الأوضاع الاقتصادية؛ لأنَّ سنن الكون غالبيةٌ كما قال تعالى: ﴿فَلَن يَجْدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن يَجْدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43].

المراجع

- جمال، محمد عبد الهادي. (2003). *الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الحجي، يعقوب يوسف. (2007). *النشاطات البحرية القديمة في الكويت*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الحجي، يعقوب يوسف. (2022). *الكويتيون والبحر: تاريخ وحكايات*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الخصوصي، بدر الدين عباس. (1408هـ/ 1988). *دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر* (جزء 2). دار السلاسل.
- دورية رسالة الكويت. (أعوام مختلفة). مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- الشملاق. سيف مرزوق الشملاق. (1406هـ/ 1986). *تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي* (ج. 1) (ط. 2). دار السلاسل.
- الشملاق، سيف مرزوق. (1398هـ/ 1978). *تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي* (جزء 2).
- الغانم، محمد. (2017). "مقابلة مع التاجر محمد ثنيان الغانم"، يوتيوب. <https://www.youtube.com/@AlziadiQ8Plus3>
- الغنيم، عبدالله يوسف. (2017). *وثائق من عصر اللؤلؤ*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الغنيم، عبدالله، والوزان، فيصل، والفاضل، صلاح. (2022). تجارة الخيل والإبل والماشية في الكويت في القرن التاسع عشر- من خلال دفتر حسابات خالد الخضير (1867-1878م). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الفارس، محمد فارس. (2023). وضع صناعة الغوص في البحرين (1900-1948م). مجلة الدارة، 49(2)، 37-78.

فليبرز، ألن. (1982). أبناء السندباد. مطبعة حكومة الكويت.

القايدي، عائشة، وخيرة، نجيب. (2022). أزمة الكساد الكبير وأثرها على الوضع الاقتصادي في إمارة دبي بين عامي 1929م-1933م. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 19(3)، 34-51.

لوريمر، جي.ج. (1981). الكويت في دليل الخليج (ج. 2-السفر الجغرافي) (جمع المادة ونسقها وعلق عليها خالد سعود الزيد). الربيعان للنشر والتوزيع.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. (2020-2025). معالم مدينة الكويت القديمة (نواة مدينة الكويت القديمة). الجزء الأول إلى العاشر.

الوزان فيصل، والفاضل، صلاح. (2021). المجتمع التجاري في الكويت في سبعينيات القرن التاسع عشر: من خلال دفتر حسابات سليمان إبراهيم العبد الجليل. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

Al-Shehabi, S. H. (2015). *The evolution of the role of merchants in Kuwaiti politics*. [Unpublished Doctoral Dissertation]. King's College London. <https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/>

Aqil, K. (2018). Pearl industry in the UAE region in 1869-1938: Its construction, reproduction, and decline. *RUDN Journal of Sociology*, 18(3), 452-469. <https://doi.org/10.22363/2313-2272-2018-18-3-452-469>

Bishara, F. A. (2021). The diver's new papers: Wealth, people, and property in a Persian Gulf Bazaar. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 64(5-6), 513-540. <https://doi.org/10.1163/15685209-12341545>

Carter, R. (2005). The history and prehistory of pearling in the Persian Gulf. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 48(2), 139-209

Crouzet, G. (2019). The British Empire in India, the Gulf pearl and the making of the Middle East. *Middle Eastern Studies*, 55(6), 864-878. <https://doi.org/10.1080/00263206.2019.1588121> ISSN 0026-3206

- Gaudêncio, J., Mazany, A., & Schwarz, C. (2019). *The impact of lending standards on default rates of residential real estate loans*. ECB Occasional Paper, No. 220, ISBN 978-92-899-3685-9, European Central Bank (ECB), Frankfurt a. M., <https://doi.org/10.2866/04696>
- Goswami, C. (2010). Pearls, pearlers, and Indian pearl traders in the Persian Gulf. *Proceedings of the Indian History Congress*, 71, 928–940. <http://www.jstor.org/stable/44147561>
- Pacini, V. (2023). Beyond "Islamic slavery" The Gulf pearl divers between late 19th and early 20th centuries as a case study. *MAYDAN*, 3, 83-102.
- The Persian Gulf Trade Reports. Reports on the Trade of Kuwait for the year 1904-1945, (Archive Edition, 1987). <https://bahrainhistoricalibrary.org/>
- Sagher, M. A. (2004). *The impact of economic activities on the social and political structures of Kuwait (1896-1946)*. [Unpublished Doctoral Dissertation]. Durham University. <http://etheses.dur.ac.uk/1266/>

د. فؤاد عبدالله العمر، نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية سابقاً. دكتوراه من جامعة لستر، المملكة المتحدة، 1994. الحقل العلمي: الإدارة العامة والاقتصادية والتنمية والاستثمار، والقطاع غير الربحي. عضو في العديد من الجمعيات المهنية المتخصصة وكذلك الجمعيات الخيرية داخل دولة الكويت وخارجها. الاهتمامات البحثية: الزكاة وإدارتها، والبيروقراطية، والبنوك الإسلامية، والخصخصة، واتفاقية الجات، دراسات الأوقاف واستثمارها والبناء المؤسسي لها، تاريخ الاقتصاد الإسلامي، حوكمة الأوقاف، القطاع غير الربحي، الإعداد الأخلاقي وأخلاق العمل، والإصلاح الإداري في دول مجلس التعاون، والبنوك الإسلامية، قياس الأثر، دراسات المرأة، المؤسسات العامة.

faalomar@hotmail.com